المحور الرابع: مفاهيم أساسية في منهجية العلوم السياسية

تعتبر المفاهيم ركنا أساسيا في بناء المناهج وصياغة النظريات وفرض الفروض، وعليه فإن تحديد المفاهيم الأساسية الأكثر تداولا لدى علماء السياسة والمختصين بالدراسات المنهجية يعد متطلبا ضروريا لذلك يمكن رصد بعض المفاهيم الأكثر تداولا في ميدان العلوم السياسية والتي هي كما يلي:

أولا- النظرية Theory

يرى براتويت R. Braithwaite أن النظرية هي: "مجموعة من الفروض التي تكون نسقا استنباطيا، بمعنى أنها تنظم في ترتيب متتابع فيه بعض الفروض اللاحقة التي تلحق بعض الفروض المتقدمة".[1]

أما الباحث مونت بالمر Monte Palmer فيقول: إذا كان الفرض إقرارا غير محقق بوجود علاقة بين متغيرين أو أكثر، فإن النظرية هي إقرار بوجود علاقة بين متغيرات محققة امبريقيا، وفي اللحظة التي تكون فيها النظرية قابلة للاختبار الامبريقي (التحقق منها امبريقيا) يمكن عندئذ الاستنباط منها افتراضات عدة".[2]

في حين يعرف الباحث **كيرلنجر Kerlinger** النظرية بأنها: "مجموعة من المفاهيم يوجد بينها علاقة، تعرض بطريقة منظمة لدراسة الظاهرة من خلال تحديد العلاقة بين المتغيرات بهدف التوضيح والتنبؤ بالظاهرة المدروسة".[3] أما الباحث **رالف دارندروف** فيعرفها بأنها: "مجموعة قوانين يستخرج منها استنتاجات دقيقة غير متحيزة لها فاعلية في تفسير وشرح سلوك وتفكير الناس من واقعها الحقيقي".[4] ويتفق مع هذا التعريف الباحث **ديفيد سلفرمان David Silverman** إذ يرى أن النظرية تعني: "مجموعة من المفاهيم المنظمة لتعريف أو تفسير بعض الظواهر"[5].

يعرف الباحث **كنيث والتز Kenneth Waltz** النظرية بأنها: "مجموعة من القوانين المتعلقة بسلوك ظاهرة معينة".[6]

والنظرية هي مجموعة من الافتراضات العامة المتصلة منطقيا، والتي تربط بين متغيرين أو أكثر، وهناك من يعرفها بأنها تفسير لظاهرة اجتماعية معينة، والتي تحدد مجموعة من العوامل ذات الصلة.[7] وهناك من يعرفها بأنها: "مجموعة مدمجة من القوانين والأحكام العامة التي تستطيع

---

[1] عامر مصباح، المرجع السابق، ص18.
[2] محمد شلبي، المرجع السابق، ص 17.
[3] منذر الضامن، المرجع السابق، ص39
[4] عامر مصباح، المرجع السابق، ص18.
[5] كنعان حمة غريب عبد الله، "اتجاهات البحث في علم السياسة: دراسة نقدية للأسس المعرفية للتحليل السياسي"، **أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية**، قسم العلوم السياسية، جامعة النيلين بالسودان ،2007، ص 66.
[6] عامر مصباح، المرجع السابق، ص19.
[7] Lawrence Neuman, **Social Research Methods: Qualitative and Quantitative Approaches**, 7th ed, United States of America**:** Pearson New International Edition, 2014, p. 50.

تأمين التفسير النظامي لميدان معرفي أو مجموعة ملاحظات، أو التي قد تستعمل للتنبؤ بالأحداث، أو التي تفرض السلوك الواجب إتباعه، إن هذه الفئة الأخيرة نوع من النظريات المعيارية".[1]

ويعرفها الباحث **فلفريدو باريتو** بأنها: "مجموع احتمالات تعكس بناء العقلية البشرية التي توضح قدرة الإنسان على صياغة قوانين خاصة في التفاعل الاجتماعي المبني على العاطفة والمبرر عقليا".[2]

ويذهب مجموعة من الباحثين إلى أن النظرية تعني: "نسق من المقولات المترابطة منطقيا، وشبكة من التعميمات الاستدلالية من خلالها يمكن اشتقاق تفسيرات أو تنبؤات عن أنماط معينة من الأحداث المعروفة جيدا".[3]

وهناك من يعرف النظرية بأنها: "مجموعة من القضايا التي تتوافر فيها الشروط التالية:[4]

-ينبغي أن تكون المفاهيم التي تعبر عنها القضايا محددة بدقة.

-يجب أن تتسق القضايا بعضها ببعض.

-لابد أن تصاغ القضايا في شكل يجعل من الممكن اشتقاق التعميمات اشتقاقا استنباطيا.

-ينبغي أن تكون هذه القضايا من النوع الخصيب والمثمر الذي يستكشف الطريق نحو ملاحظات أبعد مدى، وتعميمات تطور في مجال المعرفة القائمة.

إن النظرية في العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية والسياسة المقارنة لا بد أن تتوافر فيها مجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي:

-أن تتيح الفرصة لاستنتاج نتائج يمكن اختبارها امبريقيا.

-أن تتماشى مع الملاحظات المباشرة، ومع النظريات السابقة التي ثبتت صحتها، وتتوقف أهميتها على قدرتها التفسيرية والتنبؤ والتعميم.

-أن تصاغ بشكل واضح، وأن تكون شاملة فلا تهمل بعض العوامل والمتغيرات لمجرد أنه يصعب تفسيرها.

-النظرية مؤقتة بطبيعتها، فهي تتغير وتحل محلها نظريات أكثر تقدما وتماسكا تشتمل على إجابات أكثر عمقا للتساؤلات المطروحة، الأمر الذي يسمح بتطور العلم.

تقوم النظرية بثلاث وظائف أساسية تتمثل في الآتي:[5]

---

[1] عمار بوحوش وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص 17.

[2] عامر مصباح، المرجع السابق، ص 19.

[3] كنعان حمة غريب عبد الله، المرجع السابق، ص 67.

[4] عامر مصباح، المرجع السابق، ص 19.

[5] نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة النموذج المعرفي-النظرية-المنهج، ط1، بيروت، لبنان، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،2002، ص 74.

– **التعريف:** ويكون التعريف سواء بالحقل موضوع الدراسة وتحديد أبعاده والوحدات المكونة له، أو التعريف بالمفاهيم المفتاحية، ليس على سبيل إعطاء تسمية معينة لها، وإنما إعادة وضعها في إطار ما يعرف بالجغرافية المفاهيمية، أو تأسيس نمط علاقات جديد بين المفاهيم يعيد ترتيب أوزانها وأدوارها ومن ثم مضمونها.

– **الوصف:** يكون الوصف بتحديد خصائص الظاهرة ومكوناتها والعوامل الفاعلة فيها، وأوزانها النسبية ودرجاتها في الفعل، وهذه الوظيفة وقفت عندها العديد من النظريات في العلوم الاجتماعية.

– **التفسير:** ويعني محاولة تقديم تفسير لظاهرة معينة من خلال ظاهرة أو ظواهر أخرى، ينظر إليها على أنها تمثل العوامل المستقلة المفسرة لهذه الظاهرة.

يكمن سبب الإطراء الذي تحظى به النظرية في علم السياسة في دورها الفاعل في تعزيز النزعة العلمية لهذا الحقل المعرفي من خلال وظائفها التعريفية والوصفية والتفسيرية، بل يعتقد البعض أن تطور علم السياسة يتوقف في المقام الأول على بناء نظريات دقيقة وملائمة. لأن النظريات القائمة تبقى أبواب البحث مفتوحة في استجابة للمعطيات المتجددة وتطور الظواهر موضوع الدراسة.

ثانيا– الاقتراب (المقترب) Approach

من بين المصطلحات القريبة من مصطلح المنهج أو التي تتقاطع جزئيا معه، فهو عبارة عن إستراتيجية عامة أو أسلوب تحليلي يؤخذ كأساس في الدراسة وتحليل الظواهر السياسية أو الإعلامية أو الاجتماعية، وغالبا ما يستخدم في تحديد نقاط التركيز في الدراسة وفي كيفية معالجة الموضوعات أو الاقتراب منها، وتحديد وحدات التحليل يؤثر بشكل مباشر في اختيار المفاهيم والاستنتاجات التي يسعى الباحثون إلى التوصل إليها".[1]

يقصد بالاقتراب "طريقة التقرب من ظاهرة أو حالة بغية تفسيرها بعد اكتشافها وتحديدها، بالاستناد إلى مفاهيم ومتغيرات رئيسية يرى الاقتراب بأنها الأنسب في التفسير".

يعرف الدكتور محمد شلبي الاقتراب بأنه: "يستخدم للإشارة إلى المعايير المستخدمة في انتقاء الأسئلة التي تطرح والضوابط التي تضم اختيار موضوعات ومعلومات معينة أو استبعادها من نطاق البحث".

ويعرف الاقتراب كذلك على أنه إطار تحليلي يؤخذ كأساس عند دراسة الظاهرة السياسية أو الاجتماعية، كما أنه طريقة تفيد في معالجة الموضوع سواء تعلق الأمر بوحدات التحليل

[1] عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص 05.

المستخدمة أم الأسئلة التي تثار، وتحديد نوعية المادة اللازمة للإجابة عن ذلك وكيفية التعامل معها.[1]

إذن هو: "اتجاه أو ميل الباحث إلى اختيار مفاهيمي معين والاهتمام بدراسة مجموعة محددة من الفرضيات من أجل الوصول إلى صياغة نظرية معينة، كما أنه يحدد نوعية المفاهيم، الاستفسار والطرق التي يستعملها الباحث في الدراسة".[2]

وينقسم الاقتراحات إلى العام والخاص وتنقسم المقاربات إلى عامة وخاصة:

الاقتراب العام: يتعاطى مع الدراسات الاجتماعية في عمومها، ويتناول عدد كبيرا من الظواهر مثل الاقتراب السلوكي، البنائي الوظيفي واقتراب تحليل النظم.

أما **الخاص** فيتعلق بظواهر خاصة مثل ظاهرة القوة، حيث يمكن تناول ثلاثة اقترابات وهي: اقتراب المناصب، واقتراب السمعة واقتراب صنع القرار.

أما الدكتور عامر مصباح فيعرف الاقتراب بأنه: "الإطار النظري الذي يؤطر البحث، ويعمل بمثابة المنظار أو المبصار الذي ينظر بواسطته الباحث إلى الظاهرة المبحوثة، والأهمية المنهجية للمقارنة النظرية هي المساعدة على تأطير جهد الباحث وتفكيره وحمايته من التشتت، وفقدان التحكم في أبعاد البحث أو متغيرات الدراسة باعتماده على مقارنة القيادة في تحليله لخصائص القيادة عند الرسول الله صل الله عليه وسلم، كما أن القيادة تساعد الباحث في تزويده بأدوات البحث التي تستخدم في تحليل الظاهرة المبحوثة".[3]

كما أن لفظ إقتراب هو أقرب للواقع في مجال دراسة الظاهرة السياسية، على اعتبار أن الاقتراب هو أسلوب المعالجة والفهم الذي يكسب الدراسة طابعها الخاص، ويحدد في نفس الوقت محاور البحث وقضاياه الأساسية، وعليه فهو بمثابة اتجاه أو ميل الباحث إلى اختيار إطار مفاهيم معينة، كما أنه يحدد نوعية المفاهيم والطرق التي يستعملها الباحث في دراسته، ويتوقف اختيار الاقتراب الملائم لدراسة قضية معينة على عنصرين أساسيين هما:[4]

– اتساق المدخل المختار مع طبيعة وموضوع القضية محل البحث.

– كفاءة هذا المدخل وقدرته على تحليل وتفسير هذه القضية وتوجيه دراستها من الوجهتين النظرية والميدانية على حد سواء.

---

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص116.

[2] عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص15.

[3] عامر مصباح، المرجع السابق، ص06.

[4] رملي مخلوف، "توظيف الاقترابات في تحليل النظم السياسية المقارنة: اقتراب تحليل النظم أنموذجا ،"**مجلة أكاديميا للعلوم السياسية**، المجلد 06، العدد 03(2020)، ص49.

ثالثا- النموذج المعرفي Paradigm

هو منظور أو منظار بصفة أدق ينظر منه إلى الأشياء القضايا المختلفة، وهو إطار مرجعي لرؤية العالم الاجتماعي، وعلى الرغم من وجود مفهوم النموذج المعرفي العلوم الاجتماعية منذ القديم، إلا أنه لم يبرز بقوة حتى القرن العشرين من طرف توماس كون عام 1962 في كتابه "بنية الثورات العلمية" والذي كان له الأثر القوي في الدراسات الاجتماعية اللاحقة.

استخدم توماس كون مفهوم النموذج المعرفي بمعنيين مختلفين؛ يشير الأول إلى "طريقة معينة في التفكير يتقاسمها أعضاء مجتمع معرفي معين في سياق سعيهم لمعالجة مشاكل حقلهم المعرفي، بينما يشير الاستخدام الثاني إلى حزمة الضوابط، المعتقدات، القيم، المناهج، والرؤى وغيرها المشتركة ضمن حقل معرفي.

كما يعد نافذة ذهنية ينظر خلالها الباحث إلى العالم، لذلك لا تستغرب حدوث اختلافات في النتائج المحصل عليها من طرف باحثين اثنين ينظران إلى قضية واحدة، فسبب الاختلاف ذاك يعود إلى النموذج المعرفي لكل منهما ولعل أحسن مثال في ذلك عندما نظرة كل من ماركس ومالتوس إلى الزيادة السكانية حيث نظر الأول منهم أن سبب الزيادة راجع إلى قانون الملكية واستغلال فائض القيمة، في حين رأى الثاني أن سبب التزايد السكاني راجع إلى الزيادة السكانية بمتتالية هندسية أما الغذاء فإنه يزداد حسبه بمتتالية حسابية ورتب على ذلك سياسات معينة.[1]

يعرف الباحث عامر مصباح النموذج بأنه:" إطار فكري مجرد يبنى من أجل استخدامه كأداة لتحليل ظاهرة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية، فهو أداة توظف عمليا لتحليل الظواهر، وكذلك بناء للظاهرة كما هي موجودة في الواقع بناءا نظريا تجريديا، ثم تتم المقارنة بين ما هو نظري وما هو واقعي ويتم تحليل الظواهر على هذا الأساس، ومن بين العلماء الذين اشتهروا ببناء النماذج ماكس فيبر Max Weber الذي بنى ما يسمى بالنموذج المثالي أو النموذج الخالص The Pure Model".[2]

أما الباحث ديفيد ويللر D.Willer فيعرف النموذج بأنه: "تصور لمجموعة من الظواهر يتم تكوينه على أساس عقلاني، ويكون هدفه النهائي تزويد النسق الصوري الذي عندما يتم تحقيقه أصبح نظرية، بالحدود والعلاقات والقضايا".

في حين يرى الباحث ماكس فيبر Max Weber : "أننا نحصل على نموذج مثالي بإبرازنا من طرف واحد وجهة نظر أو أكثر، وبربطنا بين مجموعة ظاهرات منفصلة، منتشرة وخفية، نجدها

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص 24
[2] عامر مصباح، المرجع السابق، ص 22.

تارة بعدد كبير وطورا بعدد ضئيل، في غير مكان، وننسقها وفقا لوجهات النظر السابقة المختارة من طرف واحد لإعداد لوحة فكرية متجانسة".[1]

كما قدمت له تعاريف مختلفة منها على أساس أنه: "عبارة عن صورة نظرية ومبسطة لما هو موجود في عالم الواقع، أي أنه عبارة عن بناء مشابه للواقع".

ومن جهة أخرى هناك من يعرفه على أساس أنه: "أداة التمثيل للواقع وإدراكه في بعض جوانبه الأكثر مغزى وأهمية، وهو مركب ذهني من مفاهيم معينة يقوم على مجموعة من العلاقات الارتكازية، وهذه العلاقات بنائية، بمعنى أنها تعني بالتغيير في آن واحد لعناصر النموذج، بحيث أن التغير في أحد هذه العناصر يجر تلقائيا التغيير في بقية العناصر بحكم الارتباط، دون أن يعني ذلك وجود علاقة سببية بين هذه العناصر، وغالبا ما يمكن التعبير عن هذه العلاقات بصورة رياضية، والنموذج كأداة للإدراك العلمي يجب أن يتسم بالوضوح المفاهيمي".[2]

كما عرف على أساس أنه نمط العلاقة التصورية أو الرياضية؛ الذي تكونه لتقليد أو نسخ أو إيضاح نموذج العلاقات التي تقوم بين ملاحظات أحد الباحثين، مثل نماذج السلوك الاجتماعي المستخدمة في الدراسات الاجتماعية.[3]

يعرف النموذج المعرفي على أساس أنه: "مجموعة متألفة من منسجمة من المعتقدات والقيم والنظريات والقوانين والأدوات والتقنيات يشترك فيها أعضا مجتمع علمي معين وتمثل تقليدا بحثيا كبيرا أو طريقة في التفكير والممارسة، ومرشدا أو دليلا يقود الباحثين في حقل معرفي ما".[4]

يعرف الباحث عبد الوهاب المسيري النموذج المعرفي فيقول: "النموذج المعرفي هو صورة عقلية للعالم تشكل ما يمكن تسميته "خريطة معرفية" ينظر الإنسان من خلالها للواقع".[5]

في حين ت عرف الباحثة منى أبو الفضل النموذج المعرفي كما يلي: "إن Paradigm نسق معياري وإدراكي ينظم تفكيرنا في حقل معين، ويوفر الأسس والإطار، ويضع حدوده وإطاره و نطاقه مثل: المفاهيم، النظريات، المنظورات ورؤية العالم".[6]

فالنموذج يسمح بفهم أفضل لبعض جوانب الظواهر وإبراز بعض العلاقات التي يصعب الوصول إلى كشفها بدون النموذج، ويظل النموذج بمثابة البناء الرمزي المنطقي لوضع بسيط إلى حد ما فهو يلعب أدوارا في عملية التصنيف والتنظيم والمساعدة على كشف العلاقات دون أن تبلغ مرتبة التفسير للموضوعات والقضايا المختلفة، كما تقوم النماذج بأدوار إعلامية أو تقوم باقتراح

---

[1] المرجع نفسه، ص 22.
[2] محمد شلبي، المرجع السابق، ص16.
[3] محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، دون سنة، ص 293.
[4] محمد شلبي، المرجع السابق، ص 23.
[5] عبد القادر سعيد عبيكشي، "ثورة الخصوصية في العلوم السياسية قراءة في مرتكزات "تحيز النموذج المعرفي" وأدوات التجاوز"، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد 03، العدد 01، 2014/06/01، ص 161.
[6] المرجع نفسه، ص 161.

مشاكل جديدة للبحث، وهناك العديد من النماذج في العلوم الاجتماعية على غرار نموذج تالكوت باستوز في علم الاجتماع، ونموذج ليونيتيف في علم الاقتصاد، نموذج دافيد استون في علم السياسة.[1]

والنماذج المعرفية لا تثبت على حالة واحدة، ولكن يعتريها التغيير عند فشل نظرياتها عن الإجابة عن الأسئلة المطروحة، فتظهر نماذج جديدة.

رابعا– القوانين العلمية

يعرف القانون على أنه علاقة ضرورية تقوم بين ظاهرتين أو أكثر، وهذه القوانين قد تأخذ الصيغة السببية، بمعنى أن أي تغير يحدث في ظاهرة يكون له الأثر في الظاهرة الثانية التي ترتبط معها ربطا سببيا، وهناك من يعرف القوانين العلمية على أنها فروض خاصة بظاهرة معينة تم التحقق من صحتها.[2]

القوانين تختلف عن النظريات العلمية في ذلك أنهم لا يفترضون آلية أو تفسير للظواهر: هي مجرد استخلاصات لنتائج المراقبات المتكررة. على هذا النحو، القانون يكون محدودا من حيث انطباقه على ظروف تشبه تلك التي لوحظت بالفعل، ويمكن العثور على خطأ عند استنتاجها. قانون أو ما ينطبق فقط على الشبكات الخطية، قانون نيوتن للجاذبية العالمية ينطبق فقط في حقول الجاذبية الضعيفة، ولا تنطبق القوانين الأولية للديناميكا الهوائية مثل "مبدأ بيرنولي" في حالة التدفق القابل للانضغاط كما يحدث في الطيران الأسرع من الصوت، قانون هوك لا ينطبق إلا على وتر أدناه الحد المرن... إلخ. هذه القوانين تظل مفيدة، ولكن فقط تحت الشروط التي تتحقق فيها.

مصطلح "القانون العلمي" يرتبط تقليديا بالعلوم الطبيعية، على الرغم من أن العلوم الاجتماعية تحتوي أيضا على قوانين. مثال لقانون علمي في العلوم الاجتماعية هو قانون زيف، مثل النظريات والفرضيات، القوانين تقوم بتنبؤات (على وجه التحديد، تتوقع أن الملاحظات الجديدة سوف تلتزم بالقانون)، ويمكن أن تكون مزورة إذا تبين أنها في تناقض مع البيانات الجديدة.[3]

خامسا– الأساليب المنهجية والوسائل

ونقصد بها الطرق الإجرائية والتقنية المتعلقة بعملية البحث العلمي، وتندرج ضمنها: أساليب الملاحظة، وتحليل المضمون، والقياس وأدوات المسح الاجتماعي كالمقابلة والاستبيان واستخدام الاستمارات، وتقنيات جمع المعلومات وتحليلها.[4]

---

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص 16.
[2] المرجع نفسه، ص 19.
[3] عمار بوحوش وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص 17، 18.
[4] محمد شلبي، المرجع السابق، ص 20.

سادسا– وحدات التحليل

ويقصد بها مستويات التحليل التي يختارها الباحث كلبنة لمجموع البناء الذي يتولى دراسته، فوحدة التحليل قد تكون الفرد، أو المؤسسة، أو الحكومة، أو الدولة، أو اتجاها، أو نمطا سلوكيا معينا.[1]

فالفرض البحثي يشير بداية إلى وحدة التحليل التي يختارها الباحث، كما يشير إلى السلوك أو الخصائص التي يمكن قياسها في تلك الوحدة، كذلك فانه يجب على الباحث الذي اختار وحدة تحليل معينة أن يلتزمها في مسار بحث كله.

سابعا– المتغيرات

يرتبط المتغير ارتباطا وجوديا بالمفهوم، ويسمى متغيرا لأنه يشير إلى شيء ما قد يأخذ قيما مختلفة ومتغيرة في آن واحد،[2] فكلنا نضع باستمرار أحكاما قيمية حول كل ما نلاحظه من ظواهر أو نعيشه في حياتنا اليومية، والمهم في ذلك أن تلك الأحكام التي نطلقها تختلف وتتغير من شخص لآخر ومن حالة لأخرى، وهذا ما يضفي عليها صفة المتغيرات، إذ أن الصورة والمدرك والمفهوم القابل للقياس، أو بالأحرى القابل لأخذ قيما مختلفة هو ما يطلق عليه عبارة المتغير،[3] ويمكن للمفهوم أن ينتج عدة متغيرات قابلة للقياس والملاحظة عبر عملية التحليل المفهومي.

ومن أهم سمات العلوم الاجتماعية أو الإنسانية هو عدم الثبات، بل إن الكثير من الصفات والسمات داخل الفرد ذاته متغيرة من فترة لأخرى، ومثال ذلك الاتجاهات والميول التي لا تثبت على حال. لذلك فالظاهرة الاجتماعية تتسم بالتعقد وكثرة المتغيرات.

وقد تم تعريف المتغير بأنه كل شيء يقبل القياس الكمي أو التعبير الكيفي، وكل شيء يقبل التغيير يعرف باسم المتغير. ومن أبرز صفات المتغيرات الكمية والكيفية التأثر والتأثير، ويجب أن يقوم الباحث بتحديد تلك العلاقات بينها ومن ثم يقوم بضبطها حيث أن تحديد المتغيرات بشكل صحيح يؤدي إلى الوصول إلى نتائج صحيحة في البحث العلمي.[4]

مثال: . **مفهوم العنف الداخلي** نحوله من حالته المجردة إلى **متغير بتحديد مؤشراته** التي يمكن قياسها بحساب عدد القتلى وأحداث الشغب والمظاهرات العنيفة وعدد المصابين...

. **مفهوم الاستقرار السياسي** نحوله إلى **متغير بتحديد مؤشراته** وهي: تكرار حوادث العنف السياسي، تكرار حل البرلمان قبل انتهاء مدته، تكرار سحب الثقة من الحكومات، تكرار تغيير

---

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، المرجع السابق، ص32.

[2] موريس أنجرس، المرجع السابق، ص 168

[3] Ranjit Kumar, Research methodology: a step by step for beginners, London: SAGE publications Ltd, 3rd ed, 2011, p. 70.

[4] ما هي أنواع المتغيرات في البحث العلمي

المناصب العامة (وزراء ، قيادات ...)، وهذه المؤشرات لابد أن تحدد بدقة لكي تعبر بصدق عن واقع الظاهرة المدروسة.

فكل مفهوم يمكن معالجته كمتغير طالما كان له اثنين أو أكثر من القيم المحتملة (مواطنين: إناث وذكور، سكان: ريف وحضر، أثرياء وفقراء، التجمعات السياسية: دول قومية، أمم، جماعات مختلفة، دول: كبرى وصغرى، ديمقراطية وديكتاتورية، تقليدية وحديثة) ثم نحدد مؤشرات هذه المتغيرات ونقيسها ونقرؤها في الواقع.

-**أنواع المتغيرات:** تعرّف الفرضية في العادة على أنها عبارة عن تصريح حول علاقة بين متغيرين أو أكثر، وأن المتغيرين المقصودين هنا يختلفان عن بعضهما البعض ولا يحتلان المكانة نفسها في الفرضية. يقدم أحد المتغيرين وكأنه السبب، ويُعرف بالمتغير المستقل، وهو الذي يعتمد عليه في تفسير المتغير الثاني الذي يمثل النتيجة، وهذا الأخير يسمى المتغير التابع، أي الناتج عن فعل الأول. ويرصد البعض عوامل أخرى قد تتداخل في العلاقة بين المتغيرين المذكورين، ويسمونها المتغيرات الوسيطة أو الدخيلة.

* **المتغير المستقل:** المتغير المستقل في المنهج التجريبي، هو ذلك العامل الذي نتداوله لقياس التأثير في المتغير التابع. ويسميه البعض بالمتغير السبب أو السابق، أو النشط أو التجريبي،[1] كما أنه العامل الذي يؤثر في الظاهرة مباشرة،[2] ولذلك اقترح (غوتيGauthier) من أجل وضوح منهجي أكثر، تعويض تسمية المتغير المستقل بالعامل المثير، والمتغير التابع بالتغيير في حالة موضوع الدراسة،[3] ويضيف البعض بأنه يمكن تسميته بالمتغير المنبه عندما يتسبب المتغير المستقل في رد فعل يكون بمثابة الإجابة عن الموضوع من طرف العنصر المبحوث. لذلك نقوم بانتقاء المتغيرات المستقلة انطلاقا من الأسباب المتوقعة للظواهر الملاحظة.

* **المتغير التابع:** هو المتغير الذي يمكن تسميته كذلك بالمتغير الخاضع أو اللاحق، أو الناتج، وهو ذلك المتغير الذي يجرى عليه الفعل من أجل قياس التغيرات. فأي متغير تعتمد قيمته أو تنتج على متغير آخر يسمى متغير تابع. وإذا اعتبرنا أن الفرضية تتكون من جملة قصيرة في شكل "إذا ، فإنّ" فإن الجزء الخص ب " فإن" من الجملة التصريحية يتعلّق بمتغير يسمى التابع، لأن قيمته تابعة لقيم الجزء الخاص ب مقطع " إذا" من الفرضية، وهو المتغير المستقل.[4]

* **المتغيرات الوسيطة أو الدخيلة:** يمكن للواقع الملاحظ أن يكون أكثر تعقيدا من مجرد العلاقة السببية الوحيدة بين متغيرين كما يفترضهما الباحث. إذ أن هناك متغيرات أخرى يمكن أن

---

[1] موريس أنجرس، المرجع السابق، ص 169.

[2] فوزي عبد الخالق، وعلي إحسان شوكات، طرق البحث العلمي المفاهيم والمنهجيات وتقارير نهائية، طرابلس، المكتب العربي الحديث، 2007، ص144.

[3] موريس أنجرس، المرجع السابق، ص 178.

[4] Pierre Mongeau, realiser son mémoire ou sa these, Quebec: Presses de L'université du Québec, 2008, p. 75.

تتوسط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، بحيث لا تصبح هذه العلاقة مباشرة، هذه المتغيرات هي الدخيلة أو الوسيطة.[1] وهي عبارة عن متغيرات مستقلة ولكن ليست لها علاقة بأهداف البحث رغم أن لها تأثير على المتغير التابع، ولذلك يطلق على التأثير الحاصل في المتغير التابع نتيجة لها بالخطأ التجريبي.[2]

أمثلة: * يؤدي تحسين مستوى الدخل في المجتمع إلى زيادة مستويات المشاركة السياسية.

المتغير المستقل: مستوى الدخل.

المتغير التابع: المشاركة السياسية.

المتغير الوسيط: إتاحة الوقت للأفراد أو الإمكانيات المتاحة حيث إن ارتفاع الدخل يؤدي إلى إتاحة الوقت، ويوفر الإمكانيات اللازمة التي يمكن للأفراد استخدامها في عمليات المشاركة، كالاهتمام ومتابعة الحملات الانتخابية والانتقال إلى صناديق الاقتراع.

* . كلما زاد الحرمان كلما زاد العنف السياسي.

المتغير المستقل: الحرمان.

المتغير التابع: العنف السياسي.

المتغير الوسيط: طبيعة الدولة . فقد تكون في الأصل طبيعة الدولة عدوانية أو طبيعة أفرادها تتميز بالميول للعنف .

وما يهم هو المتغير المستقل والمتغير التابع وعملية تحليل العلاقة بينهما.

إن المطلوب من الباحث في هذه الحالة هو العمل على تحييد تأثير المتغير الوسيط ما أمكن، أو على الأقل توضيح طبيعة العلاقة غير المباشرة بين المستقل والتابع، والناتجة عن هذا التوسط. ويستفيد من عملية التحليل المفهومي لتفادي انحراف البحث نحو المتغيرات الوسيطة بدلا من المتغير المستقل بواسطة الاهتمام بتفكيك المفاهيم ذات المتغيرات وثيقة الصلة بالبحث فقط.

ثامنا– المقاييس

إذا كان المتغير يرتبط بالمفهوم كما سبق وأشرنا، فإن المقياس أو القياس لا ينفصل عن المتغير، ذلك أن المقاييس هي وحدات تكميمية أو وصفية للمتغيرات. كما أن القياس هو أداة للوصول إلى أعلى درجة ممكنة من الدقة في الملاحظة.[3] وبالتالي فالقياس هو إعطاء قيم عددية أو رمزية للمتغير. في هذا الإطار هناك متغيرات يمكن قياسها، كما أن هناك متغيرات لا يمكن قياسها.[4]

---

[1] موريس أنجرس، المرجع السابق، ص 170.

[2] R C Kothari, Research methodology: Methods and Techniques, New Delhi, New Age International, 2004, p. 34.

[3] موريس أنجرس، المرجع السابق، ص 169.

[4] محمد شلبي، المرجع السابق، ص 257.

يمكن معرفة إمكانية قياس المتغيرات من عدمه بواسطة البيانات Data المستخدمة في البحث، إذ هناك نوعين من البيانات، هما:

***البيانات الكيفية أو النوعية (الوصفية) Qualitative** : وهي بيانات لا يمكن التعبير عنها عدديا أو لا يمكن إخضاعها للتكميم، مثل الديانة، والحالة الاجتماعية، والاتجاهات السياسية، والمشاعر وغيرها. وينقاد هذا النوع من البيانات أو المتغيرات إلى نوعين من القياس هما المقياس الاسمي والمقياس الترتيبي.

***البيانات الكمية (العددية) Quantitative**: وهي بيانات يمكن التعبير عنها عدديا أو يمكن تكميمها وإخضاعها للإحصاء. مثل عدد القتلى وعدد الأحزاب ونسبة المشاركة في الانتخابات وغيرها. ويخضع هذا الصنف من البيانات أو المتغيرات إلى نوعين من القياس كذلك، هما المقياس الفئوي والمقياس النسبي.

– **مستويات القياس (أنواع القياس) Scales of measurement** إن معيار التصنيف أو التقسيم المستخدم هنا هو التناسب بين المقياس والأساليب الإحصائية المستخدمة، فتحديد مستوى القياس أو نوعه هو الذي يحدد الاختبار الإحصائي المستخدم في عملية التحليل. إضافة إلى أن لكل حقل معرفي مقاييسه الخاصة، وبالنسبة للعلوم الاجتماعية والسياسية هناك بعض المقاييس مثل مقياس الاندماج القومي، ومقياس قيادة الرأي، ومقياس القيم، ومقاييس التدين.

أما إذا تحدثنا بشكل عام فسنجد أن المتخصصون اختزلوا المقاييس في أربعة أنواع أو مستويات هي:[1]

* **القياس الاسمي: Nominal scale** هو مقياس ينتمي لفئة البيانات النوعية، ويمتاز بأنه يصنف البيانات ولا يرتّب، وذلك مثل تصنيفنا الناس على أساس عرقي أو ديني أو لغوي لكن لا يمكن له أن يرتّب المتغيرات المصنفة. مثال مسلم/ يهودي، متزوج/ أعزب، موالي/ معارض.

* **القياس الترتيبي: Ordinal scale** هو مقياس خاص بالبيانات والمتغيرات الكيفية أو النوعية، ومن خصائصه الجوهرية أنه يرتب ولا يبيّن الفرق بين المجموعات زيادة على أنه يرث خصائص المقياس الذي تحته في الهرم وهو المقياس الاسمي أي أنه يصنف المتغيرات كذلك. مثال تقديرات النجاح ممتاز–جيد جدا– حسن– مقبول، أو مثال مقياس ليكارت الثلاثي بصيغه الترتيبية (موافق– محايد– غير موافق). وفي العلوم السياسية والعلاقات الدولية، يمكن تصنيف الدول إلى عظمى وكبرى، ومتوسطة، وصغرى.

* **مقياس الفترة أو المسافات المتساوية: Interval scale** هو النوع الأول من مقاييس البيانات الكمية، ومن خصائصه أنه يفرّق ولا يوجد صفر مطلق بالإضافة إلى اكتسابه لخصائص

[1] Ranjit Kumar, Research methodology, Op. cit, p. 81.

المقياسين السابقين. ومن أمثلة التغيرات القابلة للقياس بواسطته نجد درجة الحرارة والذكاء ودرجات الطلبة وغيرها. مثلا في درجات الذكاء رغم وجود الصفر إلا أنه لا يلغي صفة الذكاء، أو في درجات الحرارة فإن وجود صفر درجة لا يلغي درجة الحرارة المسماة بدرجة التجمد؛ كما أن درجة الطالب أو علامته حتى لو كانت صفر فهذا لا يعني أنه لم يفهم المقرر.

* **مقياس النسبة: Ratio scale** يمثل النوع الثاني من مقاييس البيانات الكمية، وهو يرث خصائص المقاييس الثلاثة السابقة، إضافة إلى خاصيته الجوهرية المتمثلة في أنه يوجد صفر مطلق. وهذا النوع يقيس متغيرات مثل الطول والوزن والدخل والوقت.... وهذا المقياس يستخدم في العلوم الطبيعية، بحيث أن للصفر معنى حقيقي مطلق، فإذا كان الطول صفر فهذا يلغي الطول أصلا. ويستخدم في قياس الدخل والعمر والوزن، فالفرد الذي يكسب 60 ألف دولار في السنة يفوق ثلاث مرات دخل الشخص الذي يكسب 20 ألفا.[1]

تاسعا- المؤشرات

لغة: يعرفه معجم أكسفورد بأنه: "الذي يشير أو يلفت النظر إلى شيء ما بدقة معينة".

اصطلاحا: المؤشر هو: "الذي يقدم دليلا على أن الشرط الموجود أو النواتج المتفق عليها أنجزت أو لم تنجز"، ويعرف مراد صالح المؤشر على أنه: "يشير إلى الموقف الذي يختبره أو نتفحصه، وليس من الضروري أن يقوم بذلك بدرجة عالية، ولكن يشير إلى الحالة العادية للشيء الذي نختبره أو نفحصه". كما يعرفه بأنه: "المعالم القابلة للقياس والتي تقدم في انفرادها أو اتحادها دليلا علميا إداريا حول وجود الظاهرة المدروسة"، وهناك من يعرفه بأنه: "ما يشير إلى المعلومات والبيانات التي تحدد الحالة الإجمالية للشيء الذي نختبره بدرجة معينة من الدقة".

إنه العنصر الدال على قيمة معينة، فعدد الصحف المستقلة مثلا يعد مؤشرا من مؤشرات قياس الديمقراطية.

وتستخدم المؤشرات لغرضين أساسين:

- تحديد حجم المشكلة وقياسها قياسا دقيقا للوقوف على الوضع الراهن لها.

- كاستخدام المؤشر المستخدم من قبل في قياس حجم المشكلة في متابعة الخطة الموضوعة وتقييم الأداء أولا بأول والوقوف على التقدم نحو تحقيق الأهداف سواء كانت قصيرة أو متوسطة outcomes أو طويلة impacts.[2]

ولمعرفة بنية مؤشرات بُعد معين من أبعاد المفهوم المعني، لابد على الباحث أن يطرح على نفسه في كل مرة السؤال التالي "ماذا يعني هذا الجانب من المفهوم؟ أو ما هي العلامات الملاحظة

[1] ibid, p 84.

[2] عمار بوحوش وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص 23.